الإدارة في دولة الأمير عبد القادر، الإستراتيجية والإنجازات (1832-1847)

عَبْدُ الْهَادي حُسَين
دكتوارالي تخصّص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر
جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس

المقدمة:

كانت الصدمة كبيرة على الشعب الجزائري حينما وقّع الداي حسين معاهدة تسليم مدينة الجزائر في 05 جويلية 1830، على إثر مقاومة ضعيفة وغير منظمة. لكن بعد مرور سنتين من سقوط مدينة الجزائر، تحرك أهل الوعي إلى إيجاد قيادة يلتف حولها الشعب الجزائري لتنظيم نفسه والإقدام على الجهاد والمقاومة المسلحة.

بُويع عبد القادر بن محي الدين أميرًا للجهاد، وأميرًا على القبائل التي بايعته وقبلت بالسمع والطاعة له. ولم تمض مدة طويلة حتى بدأت ثمار هذه الهبة تبرز من خلال رسم إستراتيجيات أميرية، وخوض عدّة معارك مفصليّة. تنوّعت بين المعرك المسلّحة، وأخرى تنظيمية إدارية وسياسية.لم يكن أمام الإدارة الاستعمارية إلاَّ اللجوء إلى عدة مخططات لإفشال مشروع الأمير عبد القادر.

إنَّ هذه المداخلة، بالإضافة إلى ما سبق، **تحاول** الإجابة عن التساؤل الآتي: **هل كانت إنجازات الأمير عبد القادر في اعتماد النّظم الإدارية لدولته مستنسخة عن الإدارة العثمانية أم تجديد راعى توازنات المرحلة الجديدة المتّسمة بالصدمة والتحوّل؟** ولإثراء والإجابة عن التساؤل، وظفنا ما وقفنا عليه من مصادر ودراسات في الموضوع، وقسمنا المداخلة إلى مقدمة وعناصر مترابطة البناء التّاريخي، وخاتمة تضمّنت أهم الاستنتاجات.

التّمهيد:

بعد انهزام المقاومة الجزائرية أمام الجيش الفرنسي في سيدي فرج ثم اسطاولي وسقوط حصن السلطان، وجد الداي حسين نفسه مرغما على توقيع على اتفاقية الاستسلام. تضمّنت الاتفاقية عدّة بنود، منها استلام البحرية الفرنسية الأبراج والحصون ورفع عليها الرّاية الفرنسية.

اشتدّ خوف السّكان المدنيين وكثر النهب والاعتداء، مما جعل آلاف السّكان يغادرون المدينة هروبا بأنفسهم ونفائس تلكاتهم، متجهين شرقا وغربا وجنوبا[1].

كانت الجزائر، قبل سقوطها في صيف عام 1830، مقسمّة إداريًا إلى ثلاثة أقاليم رئيسية يسمى كل منها اصطلاحا (بايلك)؛ إقليم الشرق وعاصمته مدينة قسنطينة، وإقليم التيطري بالوسط وعاصمته مدينة المدية، وإقليم الغرب وعاصمته مدينة وهران، إضافةً إلى دار السلطان التي كانت تضم مدينة الجزائر عاصمةً للبلاد، وكانت تتبع الحكومة المركزية مباشرة. وكان على رأس إقليم الشرق عندئذ الحاج أحمد، وإقليم التيطري مصطفى بومرزاق ، وإقليم الغرب حسن بن موسى، وكان الثاني والثالث تركيين عثمانيين، أما الحاج أحمد فقد كان كرغليا، أبوه تركي وأمّه جزائرية.

تعامل الفرنسيون في البداية مع هؤلاء القادة بطريقة تكاد تكون واحدة، وهي عرض تثبيتهم في وظائفهم بشرط الاعتراف بالسيادة الفرنسية ودفع الدنوش أو الضريبة السنوية التي اعتادوا على تقديمها للداي علامة على الخضوع والطاعة.

قَبِل بومرزاق باي التيطري الشروط في أول الأمر ولكنه لم يلبث أن تراجع، وحارب الفرنسيين فقبضوا عليه ونفوه إلى الاسكندرية حيث توفي. وأما حسن بن موسى باي وهران فقد جمع أعيان إقليمه واستشارهم في الأمر قبل أن يرد على الفرنسيين، فرفضوا بقيادة والد الأمير عبدالقادر التعاون معه لظلمه السابق، فاستسلم للفرنسيين وسلّم إليهم مدينة وهران والمرسى الكبير، وكان مصيره هو أيضا النفي مثل مصير بومرزاق. وأما الحاج أحمد باي قسنطينة فقد رفض التعامل مع الفرنسيين ورجع إلى إقليمه وأعلن مواصلة الجهاد ضدهم وطلب من السلطان العثماني محمود الثاني دعمه والاعتراف به الممثل الشرعي الباقي من القيادة العثمانية في الجزائر.

إجملاً، بهذا اتّسمت المواقف الرّسمية لبايات الشرق والوسط والغرب. أما شعبيا فقد اتخذت المقاومة أشكالا متعددة منذ البداية انطلاقا من سهل متيجة باعتباره متصلا بمدينة الجزائر التي سقطت في أيدي الفرنسيين واحتلها جيشهم.

وأول تعبير عن المقاومة الشعبية ظهر في خروج السّكان من العاصمة انتظارًا لما ستُسفر عنه الأحداث، وبعدها لجأوا إلى مقاطعة الأسواق والتوقف عن البيع والشراء بمدينة الجزائر. كان لهذه المقاطعة أثرها الفعال على الفرنسيين لدرجة أنهم يقضون جوعا لنفاذ مؤونتهم التي أحضروها

[1] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص19

معهم، ثم لحدوث ثورة جويلية التي أطاحت بالملك شارل العاشر ، وعزلت قائد الحملة على الجزائر المريشال بورمون وتعيين مكانه اللّواء كلوزيل.

وأمام الضيق الذي أصبح فيه الجيش الفرنسي المحاصر اقتصاديا في مدينة الجزائر وتناقص الموارد الغذائية، قام بمحاولة فك الحصار بالخروج جنوب مدينة الجزائر لجس نبض السّكان في الأرياف ودعوتهم للتعامل التجاري مع أسواق مدينة الجزائر، إلا أن السكان تصلبوا في مواقفهم وأعلنوا الحرب على الفرنسيين، وقد وقعت عدّة معارك حينما حاول الفرنسيون التوغل والاتجاه نحو بوفاريك والبليدة والمدية، ودامت المقاومة حوالي أربع سنوات.

في مدينة الجزائر ظن كثير من أعيانها أن الفرنسيين سيحترمون تعهداتهم وبمجرد معاقبة الداي سيجلون عن الجزائر، ومن ثمة فإن السلطة ستؤول إليهم باعتبارهم أصحاب النفوذ والثروة والأرض، ولذلك اقتربت هذه الفئة من الفرنسيين وشاركتهم في بعض الوظائف الإدارية والدينية.

تُعرف الفترة بين 1830 و1834 عند الفرنسيين بفترة التردد وهُم يعنون بذلك أنهم بعد احتلالهم الجزائر لم يقرّروا بشأن مستقبلها قرارا نهائيا: فهل يدعمون الاحتلال ويتوسعون فيه ويوفرون له كل الوسائل، أو يخرجون من الجزائر بعد أن ينشؤوا سلطة محلية جديدة أو يتعاونوا مع القيادات السياسية والإدارية التي وجدوها، أو يعيدون الجزائر إلى السلطان العثماني، أو يطرحون قضيتها على جميع الدول الأوربة لترى رأيها في الموضوع.

وللإجابة على هذه التساؤلات عيّنت الحكومة الفرنسية لجنة سميت بـ"اللجنة الإفريقية" للتحقيق في الشكاوى التي ارتفعت حول الوضع في الجزائر وتقديم الاقتراحات بشأن مستقبلها[1].

وبعدما انتهت من تحقيقتها أقرّت بأولوية الاحتفاظ بالجزائر وإلحاقها بفرنسا، وتعيين حاكمًا عامًّا للجزائر عام 1834 يكون تابعا لوزير الحربية إذ هو الذي يعينه؛ وبهذا صارت الجزائر تحت إدارة عسكرية[2].

وبحلول 1834 كان الفرنسيون قد نجحوا في احتلال عدّة أهم المدن الساحلية، وهي : وهران ومرسى الكبير، وعنابة، وبجاية، والجزائر. وبعد استلام وهران والمرسى الكبير من الباي حسن بقي

[1] إسماعيل العربي، **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبدالقادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، ط2، 1982، ص80

[2] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، ترجمة: محمد المعراجي، منشورات الوكالة الوطنية النشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص.ص.32-33

الفرنسيون محصورين هناك في وضع شبيه بوضعهم السابق بمدينة الجزائر؛ فقد جلا سكان وهران عنها ولم يبق فيها إلا القليل.

وانطلقت المقاومة الشعبية التلقائية باسم الجهاد، وشنت عدة غارات على وهران إلى أن يصلوا إلى أسوارها فيصدهم الفرنسيون المتحصنون داخلها بمدافعهم. ومن أبرز قادة هذه المقاومة وقتها الحاج محي الدين بن مصطفى شيخ الطريقة القادرية ووالد الأمير عبدالقادر.

وقد حاول الفرنسيون التخلص من مشاكل إقليم وهران ببيعه لباي تونس بمقتضى اتفاق يُعيّن الباي أحد ممثليه على وهران ويدفع ضريبة سنوية لفرنسا ويعترف بالسيادة الفرنسية على الإقليم، لكن هذا الاتفاق لم يكتب يعمّر إلا شهورا قليلة، وبقي الوضع غير مستقر ما بين 1830 ونهاية عام 1832، وفي نوفمبر 1832 تغير ذلك الوضع فقد بايع أهل معسكر ونواحيها الحاج عبدالقادر بن محي الدين ليكون أميرا عليهم، بعد أن رشحه والده لهذه المهمة، ودعا الناس للجهاد فاستجابوا ، ومن ذلك التاريخ إلى غاية ديسمبر 1847 هو عهد الأمير عبدالقادر[1].

أوّلاً: انجازات الأمير عبدالقادر ما بين 1832-1847.

انعقدت البيعة الثانية لعبد القادر بن محي الدين في 13 رمضان 1248هـ ما يوافق 04 فبراير 1833، وقد جاء في الوثيقة التي حررها العالم الشهير محمود بن حوا المجاهري: " لما انقرضت الحكومة الجزائرية من سائر المغرب الأوسط واستولى العدو على مدينة الجزائر ومدينة وهران، وطمحت نفسه العاتية إلى الاستيلاء على السهول والجبال، والفدافد والتلال ، وصار الناس في هرج ومرج وحيص بيص ... قام من وفقهم الله الهداية من رؤساء القبائل وكبرائها وصناديدها وزعمائها فتفاوضوا في نصب إمام يبايعونه على الكتاب والسنة ..."[2].

وبهذا استقر الوضع واستتب الأمر لعبد القادر بن محي الدين أميرًا للجهاد وإمامًا حاكما لمَن بايعوه على السمع والطاعة، ولم يلبث أن بدأ في بناء أساسات الدولة الجديدة، وانجاز ما يدعم هياكلها وبنيانها، وهذا ما سنراه فيما سيأتي .

[1] أبوالقاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص.ص.27-28

[2] إسماعيل العربي، **المرجع السابق**، ص43

1- التنظيم الإداري لدولة الأمير عبدالقادر.

أ- المقاطعات الإدارية.

ضمّت الدولة الناشئة بقيادة الأمير عبد القادر في أول أمرها مقاطعتين رئيسيتين، الأولى مقاطعة الشرق ومقرها مدينة معسكر، وقسِّمت إلى سبع نواح تولى إدارتها مصطفى أحمد بن التهامي ابن عمّ الأمير عبد القادر، والثانية مقاطعة الغرب ومقرها مدينة تلمسان وقسِّمت إلى خمس نواح عُيِّن محمد البوحميدي الولهاصي خليفة عليها.

وبعد أن اتسعت رقعتها وانتظم أمرها تمّ تقسيمها إلى ثمان مقاطعات وهي كالآتي :

- **مقاطعة تلمسان:** مقرها مدينة تلمسان، ومرفأها رشقون، الخليفة عليها : محمد البوحميدي الولهاصي.
- **مقاطعة معسكر:** عاصمتها مدينة معسكر ومرفأها أرزيو، الخليفة عليها : محمد بن أبي فريحة المهاجي ، وبعد قتله في حصار تلمسان تولاها مصطفى بن أحمد التهامي (صهر الأمير).
- **مقاطعة مليانة:** مقرها مدينة مليانة ومرفأها شرشال، وتولى تسييرها محي الدين بن علال القليعي، ثم أحد أقاربه : محمد بن علال بن مبارك.
- **مقاطعة التيطري:** عاصمتها مدينة المدية، وُلِّيَ عليها مصطفى بن محي الدين وهو أخ الأمير، ثم عزل وولي مكانه محمد بن عيسى البركاني.
- **مقاطعة مجانة:** عاصمتها مدينة سطيف ، ولي عليها محمد طوبال بن عبد السلام المقراني ثم محمد الخروبي القلعي و أخيرا محمد بن عمر العيساوي.
- **مقاطعة الزبيان والصحراء الشرقية:** ومقرها مدينة بسكرة ، ولي عليها على التوالي : فرحات بن سعيد ثم الحسن بن عزوز ثم محمد الصغير بن عبدالرحمن بن أحمد بن الحاج.
- **مقاطعة برج حمزة:** عاصمتها برج حمزة (البويرة)، ولي عليها أحمد بن سالم الدبيسي.
- **مقاطعة الصحراء الغربية:** عاصمتها مدينة الأغواط، ولي عليها قدور بن عبدالباقي [1] وقد استقر هذا التقسيم الإداري إلى 1847.[2]

وهؤلاء الخلفاء المدنيون يتحولون في حالة الجهاد إلى قواد عسكريين يديرون شؤون الحرب.

---

[1] يُنظر **الملحق** رقم **(01)**.

[2] أديب حرب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري**، الجزء الثاني، دار الرائد للكتاب، الجزائر ، ط2، 2004، ص.ص.51-52

وبالأضافة إلى تقسيم البلاد إلى مقاطعات تمَّ تقسيم المقاطعات إلى دوائر خاصة ، ووضع على كلّ دائرة آغا، وكل دائرة تضم قبائل عديدة تتفرع إلى بطون وعشائر، ويحكمُ القبيلة قايد والعشيرة شيخ.[1]

إن اللامركزية الإدارية التي كانت تعطى كامل السلطة للموظفين كل في دائرة اختصاصه، لم تكن تنقص في شيء من سلطة الأمير لأن كل الإداريين من الخلفاء إلى الشيوخ، كانوا يعطون أوامرهم بتفويض حكم، وهو ما كان يمنح هذا النظام مرونة كبيرة.[2]

واهتم الأمير عبد القادر بوضع نُظم لإدارته بعد مبايعته الأولى في نوفمبر 1832؛ فاتخذ مدينة معسكر عاصمة للدولة، ومقراً لسلطته المركزية ، وشرع في تكوين حكومة جزائرية تسهر على تسيير الدولة الناشئة، وحرص على ضم العلماء وشيوخ القبائل في تسيير شؤون الدولة؛ فأنشأ مجلسا شوريا ساميا وأنشأ وزارات متنوعة المهام.

ب. المجلس الشورى الأعلى.

عيَّن الأمير مجلسا للشورى مؤلفا من أحد عشر عضوًا من كبار العلماء والأعيان، وقد ترأس الجلسات في معسكر نيابة عن الأمير، كبير القضاة أحمد بن الهاشمي المراجي.

كان مجلس الشورى مستوحى من الشريعة ، وكان ينعقد والأمير في وسطه وكان يتفحص الطعون في قرارات القضاة، وفي حالة استعصاء قضايا معقدة كانوا يستشيرون علماء القرويين وفاس، مثل قضية المسلمين الذين تحالفوا مع الفرنسيين أو يتهربون من دفع الضرائب اللازمة للإنفاق على الجيش والمصالح العامة[3]، كما استشير علماء الأزهر في القضايا الاستثنائية لبعد المسافة.

---

[1] Benachenhou, (A), **L'Etat Algerien en 1830 ses institutions sous l'Emir Abdelkader**, ENAG Editions, Alger, 2009, p.p.82-83.

[2] عبدالقادر بوطالب، **الأمير عبدالقادر وبناء الأمة الجزائرية من الأمير عبدالقادر إلى حرب التحرير**، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، ص.95.

[3] مثل الاستشارة التي أرسلها الأمير في شكل فتوى (متكون من تسعة أسئلة)إلى علماء فاس بواسطة السلطان مولاي عبدالرحمن ، بتاريخ 19 ذي الحجة 1252هـ (ما يوافق 28مارس 1837م) ، يُنظر محتوها :

Benachenhou, (A), **Op.Cit**, p.p.88-91.

صدر عن هذا المجلس عدّة قوانين أهمها قانون الجيش المحمدي الذي دوّنه قدور بن رويلة في كتابه وشائح الكتائب. وكان مجلس الشورى يوزع مناشير تشريعية على شيوخ القبائل، ويراجع القضايا الصادرة عن المحاكم الأولية ويبت في البعض منها. وكان للمجلس سجلا خاصا احتوى كافة القضايا التي عرضت عليه، وديوانا للإنشاء عهد إلى مصطفى بن أحمد التهامي بضبط قرارات أعضائه وتسجيلها.

وكان الأمير يحضر جلسات المجلس بنفسه، وتصدر الأحكام باتفاق كل أفراد المجلس على نوع الحكم.

يذكر ابن أشنهو أن الأمير لم يكن أبدا ينخذ القرار ببساطة، كان دوما يستشير المجلس الذي يترأسه في أغلب اجتماعاته والذي كان في معظم الحالات يعكس صدى الرأي العام .

وإلى جانب هذا أنشأ الأمير عبد القادر مجالس فرعية للشورى، يُعيَّن أعضاؤها بأوامر من خلفاء الأمير في المقاطعات لمعالجة الأمور المحلية البسيطة لحلها وتدوينها في سجل خاص وعرضها على مجلس الشورى الأعلى في معسكر.[1]

واختار الأمير عبد القادر رايةً وخاتَمًا للدولة [2].

ج- الوزارات.

اختار الأمير أعضاء حكومته من خلفائه، وفيما يتعلق بتشكيل النظارة أي الوزارة وتوزيع المناصب، فكان على النحو التالي :

---

[1] إسماعيل العربي، **المرجع السابق**، ص221؛ أديب حرب، **المرجع السابق**، ص.ص.44-45.

[2] صُنعت الراية من الحرير على ثلاثة أجزاء أعلاها وأسفلها خضروان وفي الوسط أبيض ، رُسمت فيه يد مبسوطة وكُتب حولها بشكل دائري عبارة : "نصر من الله وفتح قريب، ناصر الدين عبدالقادر بن محي الدين" والرسم والكتابة مطرزان باللون الذهبي، وقد عيَّن الأمير عبدالله بن يوسف لحملها. أما خاتم الدولة فهو كبير الحجم مستدير الشكل في دائرته : ومن تكن برسول الله نصرته إن تلقه الأسُد في آجامها تجم.

وفي جوانبه " الله ، محمد، أبوبكر، عمر، عثمان، علي. وفي الوسط الواثق بالقوي المتين، ناصر الدين عبدالقادر بن محي الدين". والتاريخ : 1248هـ يُنظر: محمد بن عبدالقادر الجزائري، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، ط1، الاسكندرية، 1903،

- **وزارة الداخلية:** أُسندت إلى محمد بن العربي، ويساعده كاتبان: أحمد بن علي بن أبي طالب، ومصطفى بن الهاشمي، فكان هذا الوزير ينوب عن الأمير في كثير من المهام المدنية والعسكرية.
- **وزارة الخارجية:** أُنيطت لميلود بن عرّاش .
- **وزارة الحربية (الدّفاع):** نُصب على رأسها محمد بن الجيلالي، ومن مهامها : ضرب النقود[1] وصنع الأسلحة والذخيرة وكل ما له صلة بأدوات الحرب.
- **وزارة المالية العامة:** ولي عليها بن أبي عبدالله الجيلالي بن فريحة.
- **وزارة المالية الخاصة :** عُيّن عليها محمد بن فاخة، ومن مهامه الواسطة بين الأمير والموظفين والمواطنين والأجانب.
- **وزارة الأوقاف:** ولّي عليها الطاهر أبوزيد.
- **وزارة العشور والزكاة:** تولاها الجيلالي العلوي بن الهادية، وتجبى مرتين في السنة ؛ في الربيع لجمع الزكاة ، وفي الصيف لجمع العشور ، ومن مهامه أيضا جباية الضرائب الخاصة مثل "المعونة"[2].

وأُنشئت مصالح لإدارية ملحقة بالوزارات مهمتها تسيير بعض الشؤون الخاصة ، ومن أهمها :

- كتابة الديوان الأميري: أسندت إلى أحمد بن علي بن بوطالب، ومصطفى بن التهامي، ثم نُقلا الاثنان لقيادة مقاطعتين عسكريتين، الأول في فليتة والثاني إلى معسكر، وقد خلفهما في هذا المنصب محمد بن الخروبي[3].
- الملبوس الأميري : كلف به الحاج البخاري الرحاوي
- الفراشة : عبدالقادر بن أبي معزة
- السقاية : البدرالي بن شافعية.
- حمل الشمسية: عبد الله بن أبي يوسف.
- رئاسة الموسيقى: أبومدين بن أبي دغسن

---

[1] توصلت عدة دراسات عليمة في موضوع **سكة الدولة الجزائرية** في عهد الأمير عبد القادر، إلى إثبات النظرة الإستراتيجية التي تميّز بها تخطيط الأمير في الميدان التنظمي، والسّعي لتحقيق استقلالية في الميدان المالي، تحمي الدولة الناشئة.

[2] Contribution de Guerre ، كالتي رفض دفعها مصطفى بن إسماعيل المناوئ لدولة الأمير عبد القادر.

[3] هو كاتب قديم لبايات وهران، رأى الأمير نزاهته وخبرته الإدارية كما أظهر وفاء ملحوظا لدولة الأمير.

- رئاسة الإسطبل: محي الدين بن عبدالله.[1]

د. التنظيم القضائي.

لم يكن يهم الأمير عبد القادر منحصرا في لزوميات القتال وخطط المعارك وما تقتضيه من دراية ، بل اهتم الأمير بكل ما يدعم دولته ويقوي بنيانها[2]، و ولأجل ذلك اهتم بتنظيم القضاء لإدراكه أهميته في تدعيم سير الدولة وإحلال الأمن والاستقرار، وكان رئيس مجلس الشورى[3] في مدينة معسكر مسؤولا عن هذه السلطة، أما القضاة المحليون ففد تمَّ تقسيمهم إلى قضاة مدنيين و عسكريين، كانوا يعينون لسنة واحدة قابلة للتجديد إن اقتضى الأمر مرات عديدة بشرط اجتيازهم امتحان كفاءة وعدم ارتكابهم أخطاء جسيمة تؤثر على الجهاز.

أ- القضاة المدنيون: أُنيطت بهم مهمة الإفتاء في الدعوي والفصل في الخصومات على مذهب الإمام مالك، وألحق بكل مجلس مدني كاتبين يقوم الأكبر منهما بدراسة الفتاوى التي تصدر عن القاضي، فيبث بالثانوية منها ويحيل الأساسية إلى معسكر للحكم فيها.

ب- القضاة العسكريون: عيَّن الأمير على هذا الجهاز ابن مصطفى المشرفي في معسكر، وفي كل كتيبة قاض يساعده مسؤولان في إصدار الأحكام وتنفيذها، أحدهما آمر مخفر الشرطة العسكرية.

ويذكر أديب حرب بأن صلاحيات هؤلاء القضاة انحصرت في القضايا الخاصة بالأحوال الشخصية، ويمكن الطعن في أحكامهم أمام مجلس الشورى بمعسكر الذي خوَّل بالفصل في القضايا الشائكة والمعقدة[4].

ثانيًا: التنظيم الاستراتيجي لدولة الأمير عبد القادر.

---

[1] أديب حرب، **المرجع السابق**، ص.ص.43-44.

[2] محمد الطيبي، **"الدراية المعرفية والتدبير السياسي قراءة في الإرهاصات الجيوسياسية للفكر الأميري"**، ضمن كتاب تبر الخواطر في فكر الأمير عبد القادر، تأليف جماعي، إعداد وتنسيق عبدالقادر بوعلافة، مخبر الأبعاد القيمية للتحولات السياسية والفكر بالجزائر، دار القدس العربي، وهران، 2010، ص.ص.59-100

[3] هو أحمد بن الهاشمي المراجي

[4] أديب حرب، **المرجع السابق**، ص.ص.45-46.

كان المجال الطبيعي للمقاطعات التي استحدثها الأمير عبد القادر في إطار التقسيم الإداري لدولته حقلاً مهما ليجرب ويختبر أنسب النُظم الإدارية التي تساعده على نجاح المقاومة والجهاد ضد المحتل الفرنسي الذي يفوقه عدّة وعدداً؛ فمن جهة كان يتابع التنظيم الإداري الداخلي لدولته، ومن جهة أخرى يعمل على تقوية قدراته العسكرية التي تسمح له بفرض الأمن والاستقرار، والقضاء على أيّ حركة مناوئة داخليا خاصة من قبل القبائل التي لا يهمها إلا مصالحها الخاصة ولو اقتضى الأمر منهم التعاون مع قوات الاحتلال وتدعيم إدارة حكم العدو.

ويضاف إلى ذلك، عدم إغفال الأمير جهة حساسة جداً وهي حماية الحدود التي تمثل عنصرا مهما في سيادة الدولة الفتية، وتنفيذا لهذا البُعد الاستراتيجي أحدث جهة قتالية ساحلية وأنشأ خطين دفاعيين رئيسيين، الخط الأول يقع في التل والخط الدفاعي الثاني يقع في الحدود الجنوبية لمنطقة التل[1].

1- الجبهة الدفاعية الساحلية.

استطاع الأمير عبدالقادر أن يضم إلى حلفائه مجموعة من القبائل تتمركز على الشريط الساحلي للبحر المتوسط، وجعل منها خزانا يغذي صفوف جيشه، وقوات دائمة مهمتها حراسة تلك المواطن، ووسيلة ضغط اقتصادي على الحاميات الفرنسية القريبة منها، وأهم هذه القبائل، هي: الغرابة في منطقة وهران، وحجوط في ضواحي الجزائر، وقد أتاحت له هذه الخطة السيطرة على المناطق المحيطة بتلك المدن ومعسكراتها، وله إمكانية والقدرة على محاصرتها ومنع أيّة إمدادات إليها من جهة البر، والتحكم في وصول المواد الغذائية إلى أسواقها، والحد من تعامل الجزائريين معها، وجعل من طرقاتها محفوفة بالمخاطر.

2- خط التل.

يقع ضمن سلسلة الأطلس التلي، ويمتد هذا الخط من المدن الموازية للساحل وهي من الغرب إلى الشرق : تلمسان، معسكر، مليانة، المدية، وكان حريصصا على ضم مدينة قسنطينة إلى ممتلكات دولته، إلا أن احتلالها من قبل الفرنسيين واتخاذها قاعدة عسكرية لهم لبسط نفوذهم على المناطق المحيطة بها فوت عليه إتمام خطته في الشرق.

وقد لأنشأ الأمير عبد القادر في مدن هذا الخط مجموعة من المصانع نجملها في:

---

[1] الجيلالي صاري، "**دور البيئة الطبيعية في استراتيجية الأمير عبد القادر**"، مجلة الثقافة، العدد 75، السنة 1983، ص.ص.103-104.

- **تلمسان:** أنشأ فيها مصنعا مصهرا للمافع[1]، وآخر للبارود المزود بمطحنته، وقد بلغ منتجات البارود حوالي قنطارين في اليوم، إلى جانب هذا وبمساعدة خبير إسباني يدعى دون خوسي، بنى مصنعا للقذائف النحاسية ذات عيار أربعة وستة أرطال.
- **معسكر:** بنى فيها مصنعا للبنادق وأخشابها، وصنع ثانيا للبارود وثالثا للأسلحة وهذا الأخير كانت تجهز فيه الخراطيش.
- **مليانة:** أنشأ فيها مصنعا للبنادق وآخر لإنتاج البارود، ومصهرة للحديد ومصنعا لمساند المافع ومعملا لصنع الخشب الخاص وبإنتاج البنادق.
- **المدية:** أنشأ فيها مصنعا للبارود وثان للبنادق وثالث للأسلحة.[2]

3- خط الحدود الجنوبية لمنطقة التل.

كان هذا الخط الدفاعي على طول المنطقة الاستراتيجية التي تصل التل بالسهوب، وتتحكم في مناطق مرتفعة ومحصنة تحصينا طبيعيا، ويمثل هذا الخط مجموعة حصون وقلاع خلف جبال الأطلس التلي وبمحاذاة منطقة الهضاب المفتوحة على الداخل وهي من الغرب إلى الشرق على النحو التالي : حصن سبدو أو حصن تافراوة جنوب تلمسان، وحصن سعيدة جنوب معسكر، وإلى الجنوب الشرقي منها حصن تاقدمت، وبالقرب من مليانة أنشأ معسكرا رئيسا بموقع بوخرشفة ليكون نقطة تجمع وإمداد، وإلى الجنوب منه حصن تازا في جبال الونشريس، وإلى الشرق منها حصن بوغار جنوب المدية ، وقد أنشئ بها مجموعة من المصانع ، وهي كالتالي :

- **سبدو:** أنشئ بها مصنعين أحدهما للمدافع وآخر للبارود.
- **سعيدة:** بني بها مخازن للبارود ومصنعين الأول للرصاص والثاني للحديد.
- **تاقدمت:** أنشئ بها مصنع للبنادق ينتج حوالي ثمان بنادق في اليوم، كما كان ينتج الحراب والسيوف وغيرها من الأسلحة الثقيلة والخفيفة، ومصنعا للبارود قُدّر إنتاجه ما بين قنطار ونصف قنطار في اليوم.

---

[1] تمّ إنشاء مصنعا لصيانة المدافع في تلمسان، ومعملا للبارود في معسكر، وللأسلحة في مليانة، ووظف فيها خبراء أجانب ؛ ففي مليانة وظف فوريي Fourier ، وفي تلمسان Gestring من ميونيخ، وبروسي اسمه Eulsen .

[2] Rachid (B), « **Places forts et etablissements militaires fondé par l'Emir A.E.K**», Majalet Et-tarikh, 1er Semestre, Alger, 1983,p.p.33-48.

- **بوغار:** أنشئ بها مستودعا للكبريت والصودا وملح البارود والرصاص والأسلحة إضافة إلى مصانع للبنادق الخشبية وإنتاج الخراطيش، ومعمل للجوخ والدباغة.
- **حصن تازا:** وأنشئ فيه مجموعة من المعامل والمصنع.

وضمت هذه المنظومة الدفاعية مناطق أخرى متمثلة في أراضي الجنوب الشاسعة حيث تعد ملجأ آمنا وصعب الاقتحام على الجيش الفرنسي، يصعب ملاحقة المقاومة فيها.

والملاحظ أن التقسيم الإداري للمقاطعات راعى هذه المنظومة الدفاعية، ولم يهمل أثرها على السير الحسن للدولة.

ويجدر الذكر أن مركز التنظيم الدفاعي للدولة الجزائرية ابتدأ في أول الأمر في مدينة معسكر، ثم تحول إلى تاقدمت، وعند سقوطها أحدث مركز جديد وهي الزمالة التي رافقت المقاومة إلى أن حط بها المقام في شرق المغرب الأقصى، قبل أن تضع المقاومة أوزارها نهاية عام 1847.[1]

الخاتمة.

شكّلت الفترة الاستعمارية الأولى ما بين 1830 و1848 تهديدًا واضحًا وخطيرًا على مصير ومستقبل الجزائر، فقد كانت الأحداث المتتابعة صدمةً للسّكان، وتحوّلاً في تاريخ الجزائر المعاصر عبر مستويات مختلفة.

وبالنظر إلى ردود الفعل الوطنية الجزائرية تجاه الواقع المفروض من طرف السيطرة الكولونيالية، تمخضت قطيعة حاسمة ظهرت من خلال انعكساتها وتداعياتها، ومهدّت لبروز شخصية الأمير عبد القادر في صورة القائد الذي جمع بين الشأن الجهادي وتنظيم الدّولة.

وانطلاقا من الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية، التي رسمت عدة مخططات ومشاريع لمواجهة مشروع الأمير عبد القادر، كان للإدارة دورا فعّالا في تثبيت التّوازنات والتقليل من الفوارق التي ظهرت على ساحة الصراع، وخاصّةً كفة التّفوق العسكري المعصرن صالح الفرنسيين .

ويمكن للباحث في هذا المقام أن يدرك بعمق الأوجه المتعددة للدور الذي كانت تمثله الإدارة في التناغم مع الجهد الحربي والتنظيمي. ولا أعظم دليلا من استلهام الإدارة الاستعمارية من

[1] إسماعيل العربي، **المرجع السابق**، ص224؛ الجيلالي صاري، **المرجع السابق**، ص107.

النظم الإدارية لدولة الأمير عبد القادر واعتراف بيجو بعبقرية الأمير في تنظيم الجزائر إداريا، ومن ثم تكيف الاستعمار معها، ثم التحول بعدها.

كانت الإدارة في دولة الأمير عبد القادر أداة لخدمة القضية الجزائرية، امتزج فيها البُعد التنظيمي مع البُعد الإستراتيجي، مما أمدّ في عُمر جهاد ومقاومة الأمير ابتداءً، ثم مصدر اقتباس للإدارة الاستعمارية الفرنسية لاحقًا.

ملحق رقم (01): التقسيم الإداري للإقليم في دولة الأمير عبد القادر 1837-1839

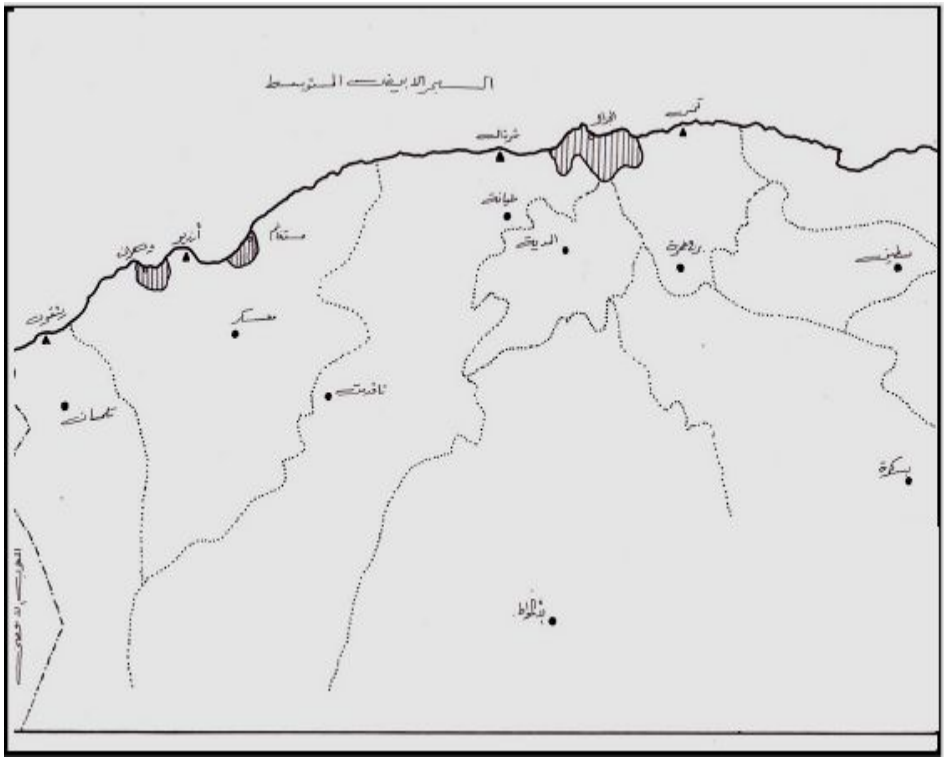

ملحق رقم (02): أهم المواقع الإستراتيجية لدولة الأمير عبد القادر1832-1847

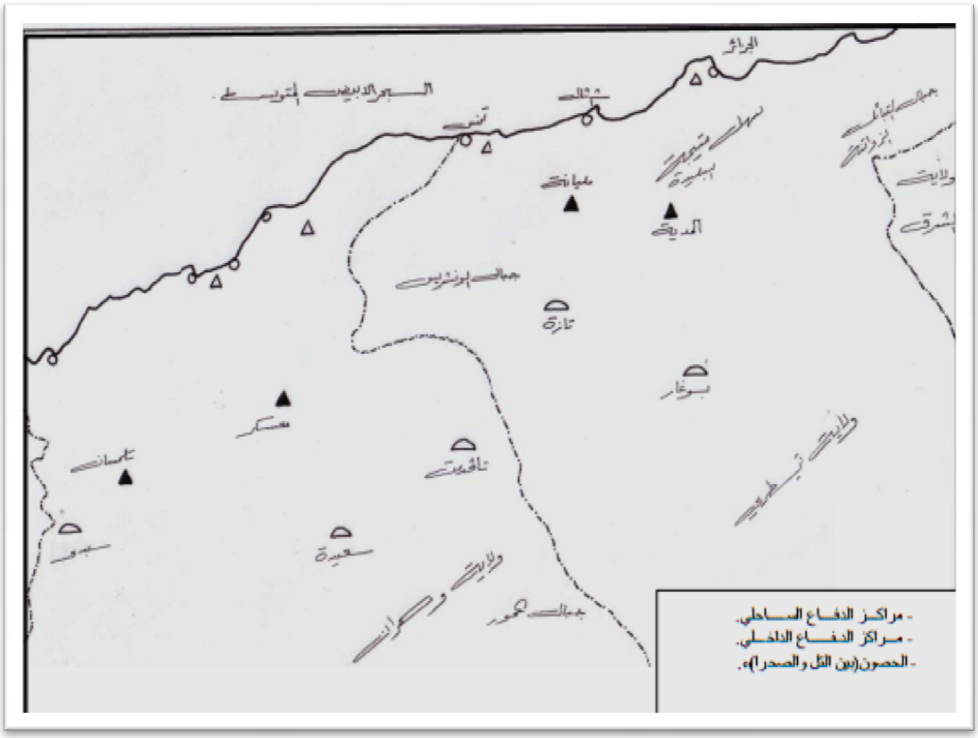

المصدر: أديب حرب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر**، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط2، 2004.